

اقتصاد

فوق الطاولة

إستراتيجية لتصحيح «سوء الفهم»!

علي محمود هاشم

تتخذ قصتنا مع «الرضى» منحى لطيفاً حين تبدأ الماكينة الحكومية بإصدار الإعلان علو الآخر تأكيداً على أن كل هنتاتها، وشهيقها وزفيرها، وحتى دقات قلبها، تنحو باتجاه واحد بوصلة «رضى المواطن»!

قبل عيد الفطر، قرأ «المواطن» مثيلاً لهذه «القافية» في الإعلان الرسمي عن مشروع «الإطار الوطني الناظم لتبسيط إجراءات الخدمات العامة» الذي وعلى أهميته، تم زجه عنوة في «خلق» المساهمة بتحقيق «رضى المواطن»!

هذا المنطق الفريد القائل بأن تبسيط الخدمات العامة يفيد في «استحلاب» رضى المواطن، إنما يرسخ انطباً سلبياً عن الفهم الدقيق لطبيعة هذا المشروع الحيوي، ما يدفع الحاجة إلى مراجعة اقتصادية لهذا النوع من المشاريع «الدافئة»!

ما قبل الحرب، كان ليحتمل الواقع الاجتماعي استخدام «رضى المواطن» في الترويج لمبادرات تبسيط الخدمات العامة، أما اليوم، فقد أضحت تبسيطها ضرورة تجر وراءها تقليصاً ملحاً في الإنفاق وفي تكاليف اللوجستيات، لا بل حتى تكاليف اهتلاك المرافق ومصاريف الطاقة والنقل التي يتكبدها العموم في سياق طلب الخدمة، باتت تشكل عبئاً ملموساً على الإنفاق الحكومي الجاري.. فمثلاً، قد تقع على أرقام صامدة فيما لو انبرت جهة ما لاحساب تكلفة دعم المشتقات النفطية التي يتم استهلاكها أثناء تتبع طالبي الخدمة لمتعرجات حبل سره الفساد المتصق بمشيمة الروتين.

في سياق مشابه، ذهبت وزارة الإدارة المحلية قبل أيام إلى استسحاق «الرضى» في معرض تشريحها لأشكال الدعم التي تقدمها للمستثمرين، مفردة مساحة وأزنة في أحد بياناتها لتعداد «أشكال الدعم المقدمة لمستثمري المناطق الصناعية والحرفية»، وعلى رأسها: «تطوير التشريعات والأنظمة لتبسيط إجراءات الاستثمار».

الفلسفة السابقة، تشير إلى أن «رضى» المستثمر و«رضى» المواطن ينتميان إلى المدرسة الفقهية ذاتها، فمن ينظر إلى تبسيط الخدمات العامة كـ «هبة» يتم إغداقها ليلوغ «رضى المواطن»، فسوف يسهل عليه النظر إلى تفكيك كارتية التعقيدات التشريعية والإدارية التي تخنق الاستثمار كأحد أشكال دعم المستثمرين لا كهممة وطنية ملحة لتبريد تفرحات الاقتصاد ولتصحيح مؤثراته الكلية والفرعية المتدورة، بما في ذلك التزايد المطرد في حصة المستوربات من عموم الطلب المحلي، وتعمق الخلل في توزيع الأرباح الكلية جراء البطالة، وما ينجم عن كليهما من ركود وتضخم يقيدان يدي الاقتصاد الوطني، بشكل متعاكس.

رغم ما سبق، ثمة فائدة من معاينة النظرة الحكومية إلى تبسيط الإجراءات كـ «هبة» أو «دعم» للمواطنين والمستثمرين، تتجلى بالوقوف الدقيق على جذور التردّي المزمّن للخدمات والتعدد اللااقتصادي لمكاتبها الأمامية!

ولأنها كذلك، لعلنا بحاجة إلى «إستراتيجية» خاصة بـ«تصحيح سوء الفهم الرسمي للضرورات الاقتصادية لتبسيط الإجراءات».

بشرى سارة للمدخنين.. رسم على التدخين لإنقاذ التأمين الصحي



عبد الهادي شباط

على شركات التأمين خصوصاً أنها استمرت في ظروف الحرب على الرغم من أن القطاع المالي هو أكبر المتأثرين في الأزمات بأي مكان في العالم، وأن صعود هذه الشركات في ظل غياب شركات التأمين يتطلب المحاولة الجادة والمستمرة للمحافظة عليها وتقييمها.

وحتى لو لم يجر أي تعديل عليها، على عدد من وكلاء ووسطاء التأمين وعده من خبراء الحوادث وخبير تأمين استشاري، كما تم في الاجتماعات الخاصة بالمشورة لعدد من وكلاء ووسطاء التأمين، حيث اجتاز الاختبار الذي أجرته الهيئة خمسة وسطاء من بين المتقدمين والذي بلغ عددهم ١٨ مقدمًا.

كما تم في الجلسة اعتماد قائمة بأسماء خبراء حوادث تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والعملية لممارسة هذه المهنة حيث وافق المجلس على اعتماد ٢٧ خبير حوادث، إضافة إلى ترخيص كل من شركة الرواد لتسوية الخسائر وشركة أكيون لوساطة التأمين وأن يقوم صندوق الرعاية الاجتماعية بتمويل عقود تأمين صحي لشريحة من المنضرين من المواطنين، منذ عام ٢٠١١ وأن يسمح بترخيص شركات إدارة نفقات خاصة لتأمين السيارات.

مناسبة تلبي جميع الاحتياجات المطلوبة. وأوضح المصدر أن التأمين الصحي اليوم يشمل معظم العاملين في الجهات العامة وأن المؤسسة السورية هي المعنية بتوفير هذه الخدمة اليوم إلى جانب العديد من التأمينات المختلفة مثل الإلزامي والحريق وغيرها، وهو ما يشكل عبئاً على المؤسسة لذا من المهم إنشاء هيكل إداري مستقل للتأمين الصحي عبر تأسيس شركة مساهمة عامة مملوكة بنسبة كبيرة للدولة على أن يحق للقطاع الخاص والتقانات والاتحادات المساهمة فيها.

وبين أنه سيتم رفع المذكرة لرئاسة مجلس الوزراء لبحثها وإصدار التشريعات اللازمة، مؤكداً أن التوجه الرئيس هو للبحث عن مصادر تمويل خاصة بالتأمين الصحي تسهم في تحسين جودة الخدمات، وهي خارج إطار فرض أي زيادات على الأقساط التي يدفعها العاملون في الجهات العامة، وإنما ستكون من خلال مصادر تمويل جديدة مثال على ذلك ربما يكون أحد خيارات التمويل هو تحصيل رسم على التدخين، والغاية هي الوصول إلى مصادر إيرادات لتأمين التمويل المناسب والمستخدم لمشروع التأمين الصحي في إطار الرؤية الموضوعية لتحسين هذا المشروع الوطني وتأمين بوليصه

مدير «محروقات دمشق»:

١٥ بالمئة انخفض استهلاك البنزين ولا قرار لإلغاء خدمة المسافرين حتى الآن

رامز محفوظ

عن الفترة السابقة وأحياناً يصل إلى نسبة ٢٠ بالمئة، مبيناً أنه خلال فترة الامتحانات الحالية انخفض استهلاك المادة، متوقفاً أن يعود ويزداد الاستهلاك بعد انتهاء الامتحانات.

وأوضح أسعد أنه خلال الفترة الحالية يتم توزيع ما يقارب ٥٠ طناً يومياً في محافظة دمشق كحد أقصى، على حين أنه يتم توزيع طلب واحد يومياً في محافظة القنيطرة (الطلب يعادل ٢٢٠٠ لتر).

ولفت أسعد إلى أن عدد محطات الوقود في محافظة دمشق وصل ٢٦٦ محطة، منها ١١ محطة حكومية، ومحطتان منتقلتان أوكتان ٩٥، على حين يوجد محطة وقود حكومية واحدة في محافظة القنيطرة و٨ محطات خاصة.

وبين أسعد أنه لا يوجد حالياً دراسة لزيادة مخصصات السيارات الخاصة والعامة، مؤكداً أن هناك استقراراً بالنسبة لتوزيع البنزين والمادة متوفرة ويوجد استقرار في التوريدات والمخازين جيدة، مشيراً إلى وجود ازدياد قليل على بعض محطات الوقود الحكومية لأن المواطنين يرغب بتعبئة سيارته منها، موضحاً أنه لا يتم تزويد المحطات الحكومية بكميات أكبر من المحطات الخاصة، والتي يتم تزويدها بمادة البنزين بناء على استهلاكها، وكما باعت المحطة الخاصة الكميات الموجودة لديها تأخذ في اليوم التالي كميائتها النظامية، وتقوم شركة المحروقات حالياً بتغطية جميع القطاعات الجغرافية في مدينة دمشق.

وختم أسعد بالتأكيد أن القطاع الخاص كان له دور كبير في التخفيف من حدة أزمة البنزين السابقة، مشيراً إلى أن زيادة تكرار أي أزمة بنزين أو اختناقات خلال الفترة القادمة.

أكد مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» عدم صدور أي قرار من قبل شركة المحروقات لإلغاء خدمة المسافرين حتى تاريخه، مبيناً أن المخصصات الشهرية من مادة البنزين لهذه الخدمة بقيت على حالها وهي ٢٤٠ لتراً شهرياً، منها ١٠٠ لتر مدعومة و١٤٠ لتراً بسعر الكلفة. وأوضح أسعد أنه فقط تم إلغاء شرط مدة التعبئة بالنسبة لخدمة المسافر، بمعنى أن مالك السيارة الذي كان ينتظر خمسة أيام بعد تعبئة المخصصات اليومية المدعومة وهي ٤٠ لتراً أصبح يستطيع التعبئة مرة أخرى في أي وقت من المخصصات غير المدعومة بحيث لا تتجاوز الكمية ٥٠ لتراً يومياً، لافتاً إلى أنه تم الحفاظ على شرط التعبئة كل خمسة أيام بالنسبة للكمية المدعومة. أما بالنسبة لمخصصات السيارات الخاصة فقد أشار أسعد إلى أن المخصصات المدعومة بقيت ٤٠ لتراً يومياً ولم يجر أي تعديل عليها، على حين أن المخصصات غير المدعومة فقد أصبحت ٥٠ لتراً يومياً بحق مالك السيارة تعبئتها في اليوم التالي، وليس في نفس يوم تعبئة المخصصات اليومية المدعومة، لافتاً إلى أن المخصصات الشهرية غير المدعومة هي ١٤٠ لتراً وتشمل جميع السيارات العاملة على البنزين. ولفلت أسعد إلى أن المخصصات غير المدعومة تشمل فقط السيارات الخاصة ولم يتم صدور أي قرار من قبل شركة المحروقات لإضافة مخصصات غير مدعومة للسيارات العامة كالسرافيس والتكاسي، مبيناً أن مخصصات السيارات العامة المتجهة عبر الطاقات المتجددة أعلى بكثير من الكيلو واط المنتج عبر الطاقات التقليدية «الطاقة الاحترافية»، مهما كانت عنفات غازية أم بخارية، مشيراً إلى أنه خلال ٢٠ عاماً الماضية: انخفضت تكلفة إنتاج اللواط الشمسية كثيراً، وما زالت تنحى نحو الانخفاض، مبيناً أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والصين والدول الناشئة كلها ما زالت تستثمر في الطاقات المتجددة، مع لحاق بعض الدول العربية بها، التي تعمل على مشروعات إنتاج الكهرباء عبر مزارع شمسية ٣٠٠-٤٠٠ ميغا واط بسهولة، كصمر وتونس والمغرب (مشروع ٥٠٠ ميغا واط)، والتسعين الشمسي، ما يساعد على رقد الشبكة الكهربائية بكميات كبيرة من الكهرباء.

وأشار إلى أن البعض يرى أن الطاقات المتجددة رافد بسيط للطاقات التقليدية، ولكن القناعة تغيرت خلال السنوات السابقة بسبب التطور التكنولوجي وانخفاض التكاليف وباستخدام الوسائل الحديثة، إذ أصبحت الطاقات

الشمس والرياح ثروات مهدورة.. لماذا لا يستثمر القطاع الخاص في الكهرباء؟

مدير «بحوث الطاقة»: عدم إقبال المستثمرين على قطاع التوليد بسبب

الظروف التي بدأت تتغير.. ولجنة لإحداث صندوق دعم الطاقات المتجددة

الجديدة والمتجددة مريحة، وإذا أردنا النظر إليها من جانب قطاع الطاقة فهي ما زالت غير منافسة للفيول والغاز، ولكنها من المنظار الكلي توفر أمناً طاوقياً، ولا تحتاج إلى تكاليف احتراق يومية، لكون الطاقة الشمسية لا تحتاج إلى مادة أولية تحرق بشكل يومي للحصول على الكهرباء، إلا أنها استثمارات ثابتة على الرغم من حجمها الكبير.

ومن ناحية ثانية رأى عريش أن عوائد التشغيل والعوائد الاقتصادية والبيئية التي تحققها الطاقات الشمسية والاستقلال الطاوقى وخاصة تنفيذها في المناطق النائية أفضل من التوليد التقليدي الذي يحتاج إلى تكاليف كبيرة وتعميد شبكات ضخمة، ما يسبب هدراً في الشبكة وفاقداً فنياً كبيراً أيضاً، ما يشير إلى أن الطاقة الشمسية في هذه الحالة هي الطريقة الأمثل، إلا أنها تحتاج إلى منظومة متكاملة للولوج في الاستثمارات.

وأكد عريش أن إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة التقليدية هو الحل الأمثل، إذا تمت استعادة جميع الحقوق، موضحاً أن حرق برميل نפט لتوليد الكهرباء غير مجد إن لم يكن هناك عائدية كبيرة من الطاقة المنتجة، ومرود اقتصادي واضح، فالطاقات الجديدة والمتجددة هي الخيار الأفضل والمستدام على المسار الطويل.

وقال: «إذا صدر قانون التشاكية، وتم إعطاء إطار قانوني مفصل وشفاف لوجود استثمارات القطاع الخاص بما فيه التشاكية بين القطاعين العام والخاص من خلال الاستثمار في الشبكة أو في جزء من الإنتاج فهذا سيعطي دفعة كبيرة جداً».

ورأى عريش أن التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية هي مدخل رئيس للتخفيف من الهدر وزيادة الاستثمارات، لأن بعد المحطات التقليدية للكهرباء عن المناطق المستفيدة يسبب ضياعاً وهدراً كبيراً وإجبارياً، فالهدر هو التخفيف من هذا الضياع، من هنا يتم تحقيق وفورات للتنمية المستدامة، معتبراً أن الطاقات التقليدية أو الجديدة يجب أن تكون مدروسة ومناسبة حسب الطلب مع استدراك كمية الطلب على المدى الزمني الطويل.

وأكد عريش أهمية موضوع سعر الطاقة، مبيناً أن الكهرباء في سورية أصبحت «مطلشة» نتيجة الاعتماد الكبير عليها، سواء بالتدفئة أم غيرها، ما يجعل الكهرباء بسعرها القليل جداً هي المنافس الشديد لبقية مصادر الطاقة، الأمر الذي يتطلب دراسة أسعار الطاقة بشكل متكامل كي لا يكون هناك عملية إحلال على المصادر الأخرى، كالفيول والمازوت وغيرها، أي أن يكون هناك إحلال متكامل فيما بينها.

وبين أن السياسة المتكاملة تحتاج إلى دراسة الأسعار والتكلفة الحقيقية لإنتاج الكيلو واط من كل مصادر الطاقة، بعد ذلك يتم تسعيرها وتوجيه الدعم سواء بالزيادة أم النقصان، بالإضافة إلى تحرير أسعار الطاقة لكونه خيار مجتمعي، لا خيار خبير واحد.

< عريش: قانون الكهرباء

يحتاج إلى إعادة صياغة

وتعديل من جديد

< الإمام: الاستثمار

الخاص بمشروعات

الطاقات التقليدية سيدفع

المستثمرين

للجوء إلى الأدوات

الأرخص في توليدها



وأوضحت الإمام أن القانون ٣٢ سمح للمستثمرين باستيراد الفيول الخارجي اللازم لتشغيل محطاتهم أو بشرائه محلياً من وزارة النفط، مضافاً إليه هامش الربح في حال توافره، مع استخدام البنية التحتية الموجودة في وزارة النفط كالشبكات والصحاريح في حال إعلان الوزارة، مبيناً أن المشروعات المرخصة وفقاً للقانون ٣٢ لا يستفيد صاحب المشروع من مزاي قانون الاستثمار رقم ٨، إلا بعد تشغيل مشروعه بهيئة الاستثمار السورية.

وأكدت أن القانون سمح لمؤسسة نقل الكهرباء بالشراء من المستثمرين بحسب حاجتها، وسمح للمستثمرين بنقل الطاقة المنتجة منهم عبر شبكات المؤسسة، سواء لبيعها محلياً أم لتصديرها إلى الخارج، مبيّنة أن الاتفاقيات لا تكون في هذه الحالة طويلة الأجل.

تعديل قانون الكهرباء

رأى الخبير الاقتصادي الدكتور زياد عريش أن قانون الكهرباء يحتاج إلى إعادة صياغة وتعديل من جديد، مبيناً أن عملية قانون الاستثمار بشكل عام لم تنصر بشكل واضح، لكون قانون الاستثمار الجديد لم يصدر بعد، مبيناً أن قانون الاستثمار أفرّد في مواده نبوءاً خاصة تعفي المستثمرين في قطاعات الطاقات الجديدة والمتجددة من الضرائب، وهذا ما سوف يشجّع العملية الاستثمارية

ممتاز للاستثمار في الطاقات الشمسية، بالإضافة إلى الكتلة الحيوية بحسب إحدى الدراسات: تشكل ٢,٣ مليون طن مكافئ نفطي، يمكن الاستفادة منها.

وبين أنه تم تحديد خارطة الطاقات والكمون الريحي ليتم رصد ١٧ محطة لإقامة عنفات توليد الكهرباء، لافتاً إلى أول إعلان لإنشاء مزرعة ربحية كانت في السخنة بريف حمص بالتشاركية، ويعدها تم الإعلان عن مزرعة ربحية أخرى ريادية في قطينة، ولكن لم يستكمل التعاقد مع الشركة الأوروبية المتقدمة للإعلان بسبب الحرب التي بدأت على سورية، ما أدى إلى انسحاب الشركة، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

قصة فيول وغاز

مديرية تنظيم القطاع والاستثمار في وزارة الكهرباء هيام الإمام أكدت أن المشكلة اليوم في الاستثمار في بشروعات الطاقات التقليدية، وذلك لكونها تعتمد على الفيول والغاز، لذا يتعدد المستثمرون قليلاً عن الاستثمار في الطاقات التقليدية، مع صعوبة تأمين النفط أيضاً لتشغيل المجموعات البخارية، مشيرة إلى أن تأخير دراسة موجودة لإنشاء محطة توليد تقليدية «بخارية» حالياً يعود إلى صعوبة تأمين المواد الأساسية للتشغيل وخاصة الفيول.

قسي أحمد محمد

لم يتم تنفيذ أي مشروع من مشروعات الطاقة المشملة في سورية منذ عام ١٩٩١، وعددها ١٢ مشروعاً، بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ نحو ١٧٩٦ مليار ليرة سورية، وذلك لتعثر هذه المشروعات بالعديد من المعوقات، وذلك بحسب بيانات هيئة الاستثمار، اليوم وبعد أن باتت الظروف مواتية للدخول في هذا المضمار، وتم تبسيط الإجراءات مشاريع القطاع الخاص في استخدام الطاقات المتجددة كبريد للمصادر التقليدية، بما يؤمن متطلبات الإنتاج من الطاقة، ويدعم الاقتصاد الوطني، وقد بات من الملح البحث عن أسباب إحجام القطاع العام عن الاستثمار في هذا المجال.

مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي بين لـ«الوطن»: أن قانون الكهرباء رقم ٣٢ للعام ٢٠١٠ شكّل فقرة نوعية بإتاحة القطاع الخاص للاستثمار في الكهرباء، بالطرق التقليدية أو المتجددة، إلا أن صدور القانون في ظروف استثنائية أثر في إقبال المستثمرين في القطاع الخاص على هذا النوع من الاستثمارات.

وأشار إلى أن الظروف تغيرت اليوم وأصبحت مواتية للدخول في هذا المضمار، ويتم الترخيص وفقاً لإجراءات مبسطة، ويتم تقييم ذلك من خلال عدد من المشروعات المحلية التي رخصت وقيد الترخيص، وخلال المرحلة المقبلة يتم العمل على توجيه القطاع الخاص إلى استخدام الطاقات المتجددة كبريد للمصادر التقليدية، ما يؤمن متطلبات الإنتاج من الطاقة، ويدعم الاقتصاد الوطني، لكون حوامل الطاقة ما زالت مدعومة من الحكومة، بما يتعسك إيجاباً على المستهلك، وعلى الاقتصاد، لأن تخفيف الاعتماد على المصادر التقليدية يوفر كمية المشتقات النفطية لتأمين هذه المستلزمات.

وكشف على عن تشكيل لجنة من كل قطاعات الحكومة مهمتها اقتراح صك تشريعي لقانون أو مرسوم لإحداث صندوق لدعم الطاقات المتجددة (مشابه لصندوق دعم الأبحاث العلمي) ولكن أوسع وأشمل ويحقق نتائج أكبر، بهدف تشجيع مستثمري الطاقة التقليدية بشكل مباشر أو غير مباشر في القطاع التجاري والصناعي والخدمي والزراعي وحتى المنزلي، لتلوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة، مبيناً أن اللجنة في طور الانتهاء من مسودة الصك ليصار رفعه إلى الجهات المعنية.

وأوضح على أن الدراسات الموجودة تضمن وجود كمون كبير يمكن البناء عليه في المستقبل للمساهمة في تأمين الأمن الطاوقى في سورية، مشيراً إلى أن الكمون النظري من الرياح حوالي ٤٠ ألف ميغا واط منها ٨ ألف ميغا واط قابلة للاستثمار، وسورية من البلدان المشمسنة ٣٠٠ يوم في السنة، ومتوسط كمية الطاقة الشمسية تعادل ٥٠٠ كيلو واط ساعي على المتر المربع في اليوم، وهو مؤشر